عنوان المقال : الجهود الدولية لحماية البيئة- نماذج مختارة-

Efforts internationaux pour protéger l'environnement

-Modèles sélectionnés-

ط. د: راضية أونيس ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق – بودواو – ، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس–

ملخص الدراسة:

يتناول المقال موضوع البيئة والتي أصبحت مشكلة تعدت الحدود الوطنية وتجاوزتها لتصبح قضية عالمية تستدعي الاهتمام بها، أثارت الرأي العام العالمي وأثارت انتباهه ، نتيجة للتحديات التي تواجهها والمخاطر التي تحدق بها ، وكذا أهم الجهود المبذولة لحمايتها سواء كان ذلك على المستوى العالمي كمنظمة الأمم المتحدة و ومختلف المؤتمرات والتقارير والإعلانات الصادرة من قبلها، ومختلف المنظمات التابعة لها والمتخصصة في الشأن، البيئي أو الطاقوي، أو على المستوى الإقليمي في إطار مختلف المنظمات والمؤتمرات الإقليمية مما يوحي مدى أهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور البيئي الذي آلت إليه.

في المحور الأول والذي تمت صياغة عنوانه في شكل تساؤل جوهري مفاده: هل الاهتمام بالقضايا البيئية موضة عالمية أم أنه يبقى ضرورة اقرها الواقع؟ فالمشاكل البيئية كانت نتيجة التطور الحضاري الإنساني، فالتلوث بأنواعه وظاهرة الاحتباس الحراري تشهدها معظم دول العالم منذ عقود طويلة، وانتقلت المشاكل البيئية من كونها ذات طابع محلي إلى كونها قضايا عالمية لفتت واستدعت الاهتمام من قبل المختصين والباحثين والاكاديميين ومختلف المنظمات الدولية غير الحكومية، أيضا تم التطرق إلى أبرز التحديات تواجهها البيئة ولعل أهمها سوء استخدام الموارد المتاحة.

في المحور الثاني والذي يسلط الضوء على الجهود الدولية لحماية البيئة على الصعيد العالمي، ، و قد برز ذلك بجلاء في جهود منظمة الأمم المتحدة، و التي لعبت دورا هاما لترسيخ القواعد و المبادئ اللازمة نحو الاعتراف بحق الإنسان في العيش و التمتع ببيئة سليمة و نظيفة و خالية من التلوث.

في المحور الثالث تم التطرق إلى الجهود الدولية لحماية البيئة لكن على المستوى الإقليمي في إطار المؤتمرات و المنظمات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الجهود الدولية، حماية البيئة، المستوى العالمي، المستوى الإقليمي.

Resume de l'étude :

L'article tente d'étudier le sujet de l'environnement qui est devenu un problème mondial, ce qui. nécessite l'avis et l'intérêt de l'opinion public, vu les défis qu'il affronte et des dangers qui le guettent. Aussi, les experts s'intéressent au sujet pour protéger l'environnement, que ça soit au niveau de l'ONU, ou les différentes organisations qui y sont rattachées, spécialisées dans le domaine environmental ou énergétique au niveau régional dans le cadre de différentes conférences et organisations.

La première partie, son titre est présenté sous -forme d'une problématique: est-ce que l'intérêt des questions environnementales est une monde ou une nécessité de la réalité ? Les problèmes environnementaux étaient le résultat du développement civilisationnel humain,les pays du monde souffrent de la pollution et du réchauffement climatique, il y avait bien longtemps. Le transfert de ces problèmes du local à l'international attire l'attention des spécialistes,des chercheurs, des acquadémiques et des déffirentes organisations internationales non- gouvernementales. Aussi, nous avons parlé d'autres sujets, tel que.le mauvais emploi des ressources valides.

La 2 ème partie, prend en considération les efforts internationaux pour la protection de l'environnement au niveau international et cela à partir des activités de l'organisation des nations unies qui joue un rôle très important dans la consolidation des règles et des principes nécessaires afin d'obtenir le droit de l'homme qui est le droit de vivre dans un environnement sain et propre.

La 3 ème partie traite l'idée des activités internationales pour la protection de l'environnement mais au niveau territorial dans le cadre des séminaires et des organisations territoriales.

Mots clés : efforts internationaux ,protection de l'environnement, Niveau mondial ,
Niveau régional

مقدمة:

تعد مشكلة البيئة من المشكلات الدولية الحديثة نسبيا في تاريخ المجتمعات البشرية، وهذا بعد أن اتضح بأن آثار المساس بالبيئة لا ينحصر في مجال معين، بل يتعداه إلى مجالات عديدة أخرى، نتيجة لهذا أخذ البعد الدولي لموضوع حماية البيئة، وازداد الاهتمام الدولي نتيجة لها، إذ أصبح موضوع البيئة حديث الساعة، ومحل اهتمام دولي، فكثرت الدراسات وانعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية وخرجت بجملة من التقارير والتوصيات والإعلانات، كما أبرمت العديد من الاتفاقيات للحفاظ على البيئة الإنسانية من الأخطار التي تهددها، إضافة إلى ظهور الكثير من المنظمات ذات الصيت الإعلامي الكبير، وصارت تلعب دورا هاما في مجال التحسين والتوعية حول مشاكل البيئة، وقد ترتب على ذلك العديد من القرارات والتوجهات التي تعتبر الروافد المباشرة للقواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة، من هنا بدأ القانون الدولي للبيئة يجد أساسه القانوني في الاتفاقيات الدولية الواجب إبرامها للحفاظ على البيئة، ومن خلال قرارات المنظمات وكذا المؤتمرات الدولية.

إن الموارد الطبيعية متواجدة في كل المناطق البيئية، وإن الحفاظ على البيئة و مواردها يعني الحفاظ على عناصر و مقومات بقاء الإنسان على هذا الكوكب، وبالتالي لا بد من السعي لمواجه المشاكل البيئية التي تظهر في النشاطات البشرية في مختلف البلدان، ولا شك بان مواجهة تلك الأضرار التي تضر بالبيئة و مواردها تتطلب في الأساس إدراك مكونات البيئة و مواردها، وقياس حجم المشكلات التي تضر بها.

لذلك أصبحت الدول ومختلف المنظمات الدولية غير الحكومية، تلعب دورا نشيطا على الصعيد الدولي من خلال بذلها العديد من الجهود لحماية البيئة، وتهدف من خلالها إلى تحقيق اتصال فعال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي، وكذا ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة بغية الوصول إليها وتحقيقها، وإلى تبني مواقف تمكنها من فرض وتحديد مكانتها في نطاق عملها، وسيادتها لإحداث تغيير في نظرة الناس إلى البيئة، وكذا ما تساهمه في تبيان أهم المشاكل البيئة الحديثة، وكذا نشر الوعي البيئي.

كل هذا وأكثر نطرح الإشكالية التالية: **في ما تتمثل أهم الجهود الدولية لحماية البيئة؟**

ستتم معالجة هذه الإشكالية وفقا لمحاور المقال التالية:

أولا- الاهتمام بالقضايا البيئية: موضة عولمية أم ضرورة أقرها الواقع؟

تمثل البيئة أساس الوجود الإنساني نظرا لما لها من أهمية بالغة في حياته اليومية، فهي المحيط الأساسي الذي تعيش فيه الكائنات الحية، ومستودع الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة للحاجيات الأساسية والثانوية للبشرية جمعاء.

وقد أدى التسارع الكبير في التطور الحضاري الإنساني إلى بروز مشاكل بيئية متعددة، حيث يشهد المحيط البيئي في مختلف دول العالم عدة مشاكل على غرار التلوث بأنواعه، رغم أن التلوث في حد ذاته يعتبر ظاهرة قديمة، حيث احتج المواطنون البريطانيون ضد الدخان والروائح المنبعثة من نيران الفحم في القرن 13م، كما عانى المستعمرون الأسبان في لوس أنجلوس سنة 1542م من انعكاس حراري وناتج عن النيران التي يشعلها الهنود، لكن الثورة الصناعية شكلت التحول الدرامي في التلوث الناجم عن وسائل الإنتاج، والمواد الأولية والطاقوية وبقايا نفايات التصنيع، وزيادة استخدام المحركات ووسائل النقل وغيرها.

أ- الانتقال من الطابع المحلي إلى العالمي:

وغالبا ما كانت المشاكل البيئية ذات طابع محلي يمكن تجاوزها بالانتقال إلى مناطق لم يمسها التلوث إلى أن أصبحت كل مناطق العالم تعاني منه، ورغم التأثير السلبي للتصنيع على البيئة، إلا أن الاهتمام الحكومي بذلك لم يكن جادا ومنهجيا، خاصة في أوروبا وأمريكا إلا في منتصف القرن 20، حيث جاءت الصحوة البيئية لصناع القرار، نتيجة تحول في قيم المجتمعات الغربية، قائم على التشكيك في نوعية

وتوجهات الحياة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والتساؤل عن الثمن الإيكولوجي المدفوع مقابل النجاح الواضح للاقتصاد وللنمو والثراء المادي.[1]

ولم يحظ الجانب البيئي بالاهتمام الدولي إلا في فترة متأخرة من القرن 20، أين أصبحت القضايا البيئية تحتل موقعا متقدما في جدول الأعمال الدولي لعدد من القادة السياسيين والمختصين والأكاديميين والمصنعين والمواطنين الذين حركتهم مظاهر التدمير الإنساني للمحيط البيئي، خاصة ذات الطابع العالمي المتخطية للحدود كالاحتباس الحراري وتغير المناخ، وثقب الأوزون وتلوث الممتلكات العالمية المتاحة كالمحيطات وأعماقها، وقد اتخذت ضرورة الاهتمام المتزايد بموضوع البيئة وقضاياها وسياساتها، اتجاهات ومناحي عدة تجلى في تقرير (برونتلاند) الذي حمل عنوان (مصيرنا المشترك)، والذي جسد فكرة التوافق بين النمو الاقتصادي وسلامة البيئة وضمانها، مما يفصح عن تحول الاهتمام بالبيئة من النطاق المحلي إلى البعد العالمي، أي أن مواضيع البيئة لم تعد حكرا على اهتمام الدوائر العلمية، بل تجلى الاهتمام فيما على مستوى جماعات الضغط في الدول الصناعية مما أسهم في ربطها بالمناخ السياسي السائد، وفي ذلك مدعاة للقول بأن عملية الاهتمام بالبيئة بدأت تتبلور وبشكل واضح وجلي وبالذات في الدول المتقدمة.

ب- أهم التحديات التي تواجهها البيئة

لقد أخذت الأبحاث والدراسات مدى واسع في هذا المجال، إلا أن التحديات التي تواجهها البيئة هي أكبر من أن توصف وأضخم مما نتوقع، إلى حد يستلزم الإقرار باعتماد تدابير شرعية يتم توظيفها بشكل سليم للحفاظ على البيئة من أية انتهاكات لأن البيئة لم تكن يوما ما لسيادة فئة أو منظمة أو دولة دون أخرى، وإنما هي ملك للجميع، لذا أصبحت عمليات الالتزام البيئي ومنع التلوث وتقليل النفايات ووضع معايير لكيفية التعامل مع الموارد المتاحة، مقرتنا بإعداد أنظمة للإدارة البيئية مسألة جد حساسة، كونها أحد عناصر المراجعة البيئية، ويمكن اختصار جانبا من التحديات البيئية في:

- سوء استخدام الموارد: إن غياب التوظيف الأفضل للموارد يقود الإدارات إلى نتائج وخيمة لا حصر لها، علما أن كل مورد له طريقة خاصة لاستغلاله وضرورة خاصة لاحتوائه، مما يفسر لنا التعدد والتنامي والاستثمار في الموارد ويلازم ذلك ضرورة الحد منه من خلال مواجهة التهديدات والأخطار المحيطة به، لذا فالاستثمار الجيد للموارد يكون مقترنا بضرورة مراعاة بعض الضوابط، التي تظهر حقيقة الاستخدام، وتكشف عن مضامينه على النمو الأفضل منها: الإتقان ، إحياء الأرض ، التخصص وتقسيم العمل ، النهي عن الاحتكار ، النهي عن الإسراف ، الرفق بالحيوان.
- غياب الوعي البيئي.
- تدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة.

- تدني المستلزمات المطلوبة للإحاطة بالمستجدات البيئية.[2]

ثانيا: الجهود الدولية لحماية البيئة على المستوى العالمي: مما لا شك فيه أن قضية الحفاظ على البيئة تعتبر من القضايا الشائكة التي باتت تؤرق شعوب دول العالم أجمع، و عليه نجد أن الجميع كل في مجال تخصصه، قد أخذوا على عاتقهم مهمة حماية البيئة و المحافظة عليها، و قد برز ذلك بجلاء في جهود منظمة الأمم المتحدة، و التي لعبت دورا هاما لترسيخ القواعد و المبادئ اللازمة نحو الاعتراف بحق الإنسان في العيش و التمتع ببيئة سليمة و نظيفة و خالية من التلوث.

في هذا الإطار نجد أن المنظمات الدولية تلعب دورا هاما في مجال حماية البيئة، حيث تقوم بأنشطة متعددة من أجل تحقيق هذا الغرض، و تمتلك هذه المنظمات العديد من الوسائل مثل الدعوة إلى، و الإشراف على، و إعداد الاتفاقيات الدولية، و إجراء الدراسات و الأبحاث اللازمة، و تبادل البرامج، و إصدار المعايير المناسبة لحماية البيئة، و أخيرا إصدار التوصيات و القرارات و اللوائح و التوجيهات و إنشاء الأجهزة اللازمة لذلك.[3]

أ- حماية البيئة في إطار هيئة الأمم المتحدة

قصد العمل على مواجهة التحديات البيئية الهائلة، و بغية وضع منهج متوازن و متكامل إزاء القضايا و المشكلات البيئية، قامت هيئة الأمم المتحدة بوصفها ممثلا عن جميع أعضاء المجتمع الدولي برعاية العديد من المؤتمرات و الندوات الدولية، التي تمخض عنها نشوء مؤسسات و أجهزة لمعالجة المشكلات البيئية، و يمكن حصر أهم هذه المؤتمرات فيما يلي:

- **مؤتمر ستوكهولم** :

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 2398 المؤرخ في 1968/12/03 إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأخطار و الأضرار التي تحيط بالبيئة الإنسانية، و محاولة وضع الأساليب و الحلول لمواجهتها[4]، و نتيجة لهذا انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية بمدينة ستوكهولم بالسويد خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 16 جوان عام 1972، و يعتبر هذا المؤتمر الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالبيئة المحيطة، و قد شارك في المؤتمر 6000 شخص يمثلون 113دولة و أسفر المؤتمر عن 26 مبدأ و 109 توصية تضمنها

الإعلان الصادر عنه[5]، و يمكن إجمال هذه المبادئ و التوصيات في إقرار المؤتمر أن الإنسانية كل لا يتجزأ، و شدد على الحماية و الحفاظ على البيئة، كما دعا إلى السعي للتوصل إلى إيجاد سياسة عالمية للبيئة، ووضع الخطوط لعمل عالمي و خلق مؤسسات تهتم بالبيئة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة[6]، نتيجة لهذا تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة، و يهتم هذا البرنامج بوضع مبادئ مؤتمر ستوكهولم موضع التنفيذ و خاصة تلك التي تتعلق بمبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تصيب البيئة، و حث الدولعلى إبرام معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة، و العمل على تنسيق الجهود الدولية و الإقليمية في المجال البيئي.

- **مؤتمر ريو ديجانيرو:**

أخد البعد الدولي لحماية البيئة مداه بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنميةو المعروف بـ "قمة الأرض" بريو ديجانيرو في البرازيل من 03 – 14 جوان 1992و هذا بحضور 178 دولة و 110 رئيس دولة و رئيس حكومة، و 10000 صحفيو 40000 مشارك.

لقد أسفرت عن هذا المؤتمر عدة مستجدات أهمها إعلان ريو، أعمال القرن الواحد و العشرين (21)، الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ و اتفاقية التنوع البيولوجي.[7]

أ – إعلان ريو بشأن البيئة:

يضم هذا الإعلان 27 مبدأ تهدف بصفة عامة إلى حث القوى الدولية على إقامة مشاركة عالمية جديدة و عادلة، من خلال إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول و القطاعات الرئيسية في المجتمع و مختلف الشعوب و تعمل على عقد اتفاقيات دولية تخدم مصالح كل دولة و تحمي النظام البيئي العالمي.

ب – أعمال القرن 21:

يعتبر هذا البرنامج الوثيقة الأساسية الصادرة عن مؤتمر قمة الأرض، و هي عبارة عن خطة للعمل التنموي ابتداء من تسعينات القرن العشرين ممتدة في القرن الواحدو العشرين.

و تتضمن الوثيقة أربعين فصلا تقع في حوالي 6000 صفحة، حيث تتناول عروضا و استراتيجيات و برامج عمل متكامل بغرض وقف و عكس الاتجاهات التي تقود إلى التدهور البيئي، و تشجيع عمليات التنمية المستمرة و السلمية بيئيا في جميع دول العالم،

و تقوم برامج الخطة و توجهاتها على أساس أن التنمية المستدامة تعتبر ضرورة قصوى تليها كل الاعتبارات البيئية و الاقتصادية.[8]

- **مؤتمر كيوتو:**

انعقد المؤتمر برعاية الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة الممتدة من 01 إلى 11 ديسمبر 1997 في اليابان، و كان الهدف الأساسي للمؤتمر تحديد الطرق و القواعد و المبادئ التوجيهية لمعرفة كيفية احتواء النشاطات التي يقوم بها الإنسان، و المتصلة بالتغيرات المناخية من جراء انبعاثات الغازات الدفيئة التي تشكل خطرا مباشرا على الكرة الأرضية، مسببة ارتفاعا في درجة حرارة الأرض و تغير المناخ ما يؤدي إلى الزلازلو الفيضانات المدمرة في العالم.

نتيجة لهذا نجد أن هذا المؤتمر تبنى بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، و يحتوي هذا البروتوكول علة ديباجة و 28 مادة و ملحقين للبروتوكول.[9]

- **مؤتمر جوهانسبورغ:**

انعقد المؤتمر العالمي للبيئة و التنمية المستدامة في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا في 2002/07/2 بحضور 191 دولة،بالإضافة إلى منظمات و هيئات و علماء و باحثين من معظم دول العالم.

و اعتبر المشاركون في هذا المؤتمر على أن هذا الأخير يعتبر القمة الثانية للأرض حول التنمية المستدامة بعد مؤتمر ريو ديجانيرو عام 1992، و تضمنت خطة عمل المؤتمر 152 بندا في 65 صفحة أرادتها الأمم المتحدة لتنفيذ 2500 توصية حول التنمية المستدامة وردت في أجندة القرن 21 التي تم تبنيها.[10]

- **مؤتمر بالي –أندونيسيا 3-14ديسمبر 2007:**

ناقش قضية تغير المناخ وأصدر تقريرا متشائما عن البيئة، تمحورت نقاشاته حول زيادة حرارة الأرض ورفع شعار **" حتمية التضامن الإنساني في عالم متغير"**، وضرورة الإنصات إلى **" صوت من لا صوت لهم "** ، على الصعيد السياسي **" فقراء العالم الثالث وأجيال الغد"** ، أكد المؤتمر على:

*الالتزامات المستقبلية لدول المرفق الأول لفترة مابعد 2012،

*حاول ضم بعض الدول النامية الصاعدة إلى الالتزام بخفض نسب محددة من غازات الاحتباس الحراري،

*ضرورة إصدار تقارير الإبلاغ من قبل الدول النامية،

*موضوع نقل التكنولوجيا والأبحاث المتعلقة بالرصد والمراقبة.

- **مؤتمر كوبنهاغن:**

انعقد هذا المؤتمر بين 12-19 ديسمبر 2009 بحضور معظم دول العالم برعايةالأمم المتحدة، و اختتم المؤتمر أعماله بمعاهدة دولية غير ملزمة قانونيا بشأن تغير المناخ و نظمت هذه الاتفاقية التي تدعم **"مبدأ مسؤوليات مشتركة لكن مختلفة"**، إجراءات خفض الانبعاثات بشكل إجباري بالنسبة للدول المتقدمة و العمل التطوعي من جانب الدول النامية.

- **مؤتمر كانكون- المكسيك 2010:**

درس مشكل التغير المناخي، حيث قامت الأطراف بإقرار بيان يشير إلى وجوب العمل على إحداث تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية، بهدف الحد من زيادة درجات الحرارة العالمية بما يساوي 2درجة[11].°

- **مؤتمر ديربان –جنوب إفريقيا 28نوفمبر-ديسمبر2011:**

بحضور 120 دولة و20ألف مسؤول حكومي وديبلوماسي اجتمعت الأطراف المتعاقدة في **معاهدة " ريو"** ، بهدف تمديد بروتوكول كيوتو إلى الفترة 2012-2015 وكذا الضغط على الدول الكبرى للتوصل لاتفاقية شاملة ملزمة، درس مواضيع ولعل أهمها:

*تفعيل الديبلوماسية المناخية وتوسيع مجالها،

*إجبار القوى الكبرى على مراقبة ملوثاتها ومحاولة إرساء دعائم اقتصاد أخضر،

*نقل التكنولوجيا النظيفة للدول النامية،

*تمويل الصندوق الأخضر للمناخ.[12]

- **مؤتمر ريو 20+:**

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة " ريو 20+" بالبرازيل في الفترة الممتدة من 20– 22 جوان 2012 ، و هذا كمناسبة للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر قمة الأرض لعام 1992 بريو دي جانيرو، و ذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة المنعقد بجوهانسبورغ، حيث ضم هذا المؤتمر العديد من رؤساء الدولو الحكومات و ممثليهم ، و لقد عمل هذا المؤتمرعلى هدفين اثنين.[13] أولاهما التنمية المستدامة من أجل الاقتصاد الأخضر و القضاء على الفقر، و ثانيهما تحديد الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة.

- **مؤتمر بون-ألمانيا : 14-25ماي2012:**

تضمن المؤتمر 26 جلسة لإعادة النظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب **بروتوكول كيوتو** في دورته ال 17، وقد تم التركيز على القضايا المزمع الانتهاء منها من أجل إقرار فترة الإلتزام الثانية بموجب البروتوكول السابق الذكر (كيوتو)، تلتها مباشرة **محادثات بانكوك –تايلاند** بتاريخ 30أوت-5سبتمبر2012 لمناقشة **منهاج ديربان** للعمل وكيفيى تعزيز المبادرات التعاونية الدولية.[14]

- **قمة المناخ نيويورك 23 سبتمبر 2014:**

جمعت القمة مائة من رؤساء الدول ، الوزراء قادة المنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني، هدفها تعبئة الدعم والإرادة السياسية اللازمة للوصول إلى اتفاق دولي بشأن تغير المناخ سنة2015، ومن أهم نتائجها:

*إعلان نيويورك بشأن الغابات الذي تضمن التزاما بخفض تناقص مساحة الغابات الطبيعية بحلول 2020،

*التعهد ب 2.3 مليار دولار أمريكي للصندوق الأخضر للمناخ،

*إطلاق التحالف العالمي من أجل الزراعة الذكية مناخيا،

*إطلاق التحالف الجديد لرؤساء البلديات.[15]

- **قمة المناخ فرنسا 30نوفمبر- 11ديسمبر2015:**

شاركت فيه 195 دولة للحد من انبعاث غازات الدفيئة، وبعد أسبوعين من المحادثات تم إقرار اتفاق باريس الملزم قانونيا للدول الموقعة عليه تضمن عددا من المسائل من بينها:

*وقف ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها دون 2درجة°، مقارنة بعصر الثورة الصناعية ، ومتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5درجة°،

*مراجعة التعهدات ورفعها بوضع الية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية مع مراجعة إجبارية سنة 2020،

*المساعدة المالية لدول الجنوب حيث وعدت الدول الغنية سنة 2009 بتقديم 100مليار دولار سنويا بدءا من 2020، لتمويل التحول نحو الطاقت النزيفة مع مساعدة الدول الأكثر تأثرا بالاحتباس الحراري.[16]

ب- **حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية المتخصصة**

لقد أخذت العديد من المنظمات الدولية على عاتقها مهمة مواجهة الأضرار البيئية، و هذا باتخاذها لمجموعة من الإجراءات على المستوى الدولي ، و من بين هذه المنظمات نجد:[17]

- **منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة (FAO):**

أنشئت هذه المنظمة سنة 1945، و تتمحور أهدافها حول رفع مستوى المعيشة و التغذية لسكان العالم و العمل على زيادة الإنتاج الزراعي و الحفاظ على المصادر الطبيعية.

و قد وضعت هذه المنظمة المعايير و المستويات المتعلقة بحماية المياه و التربةو الأغذية من التلوث بواسطة المبيدات أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها.

- **الوكالة الدولية للطاقة الدولية IAEA**:[18]

تعتبر هذه الوكالة من المنظمات الدولية التي تعني بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، بالتعاون مع الدول و المنظمات المتخصصة للحد من الآثار الضارة على حياة الإنسانو على الثروات، كما تنصب أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإسراع و زيادة مساهمة الطاقة الذرية في السلام و الصحة و الرفاه في العالم برمته، كما تعمل أيضا على تقييد الدول بمعايير السلامة و تطبيقها على الأنشطة التي تقوم بها بواسطة اتفاقيات ثنائية أوجماعية، و في هذا الإطار و طبقا لنص المادة 03 من دستور الوكالة فإنه يحق لها مراقبةو متابعة مدى تقيد الدول بمعايير السلامة الواجب إتباعها للوقاية من الإشعاع عند استخدامها للأغراض السلمية.

- **المنظمة البحرية الدولية IMO:**[19]

تأسست هذه المنظمة عام 1948 و بدأت العمل في 1958/12/17، و هي مكلفة بالمسائل الفنية المتعلقة بالملاحة البحرية و تحسين أمن الملاحة، و رقابة مياه البحار من التلوث الناجم عن السفن، و العمل على إعداد الاتفاقيات الدولية و عقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بشون الملاحة البحرية.

و بغرض تسهيل مهام المنظمة و وضع الاتفاقيات موضع التنفيذ، ثم إنشاء لجنة البيئة البحرية عام 1973،كما أقرت المنظمة العديد من الاتفاقيات الدولية حول التلوث في البيئة البحرية، و منها : الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار 1954، الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن 1973، الاتفاقية الخاصة بإنشاء الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت 1971...إلخ، و جميع هذه الاتفاقيات دخلت حيز التنفيذ.

- **منظمة الصحة العالمية WHO:**

لقد كان لمنظمة الصحة العالمية دورا فعالا في حماية البيئة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث و المخاطر البيئية الأخرى في الهواء و الماء و التربة و الغذاء، و وضع المعايير التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

ثالثا- الجهود المبذولة لحماية البيئة على المستوى الإقليمي

أ- **حماية البيئة في إطار المؤتمرات الإقليمية**

- **مؤتمر نيروبي:**

في عام 1982 عقد هذا المؤتمر بدعوة من الأمم المتحدة، و اتفق المجتمعون على وضع ألية لتنفيذ ما جاء به مؤتمر ستوكهولم، و أطلقوا على هذا المؤتمر تسمية إعلان نيروبي،

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في نفس السنة أفرز مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عن توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما تبنت الجمعية العامة الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982.

أقر هذا الإعلان أنه لا يمكن اعتبار العالم أمنا مادام فيه استقطاب للثروات على الصعيدين الوطني و الدولي، كما دعا إلى مساعدة الدول النامية ماديا و تقنيا و عمليا، و معالجة التصحر و الجفاف و تشجيع الزراعة و مكافحة الفقر و تحسين أوضاع البيئة.

بروتوكول مونتريال :

تم الاتفاق في هذا البروتوكول على كيفية العمل للحد من تصاعد الغازات الملوثة السامة إلى الجو، و وضع برنامج زمني لمدة خمس سنوات قادمة بغية خفض الغازات المنبعثة للدول المشاركة في الاجتماع بشكل تدريجي ريثما يتم التخلص منها نسبيا و إجراء دراسات لايجاد بدائل صناعية مأمونة بيئيا للتخلص من الغازات السامة.[20]

- **مؤتمر اسكتلندا:**

بتاريخ 2005/07/07 عقد مؤتمر دولي في بريطانيا بمقاطعة اسكتلندا للدول الصناعية الثمانية، و كان من أهم النقاط المدرجة في جدول الأعمال مسألة الغازات المتصاعدة المسببة للتلوث و التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

- **مؤتمر وزراء البيئة العرب**[21]

عقد وزراء العرب مؤتمرا في بيروت من الفترة الممتدة من 02 إلى 05 جوان سنة 2003 بحضور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،و ناقش المجتمعون المشاكل التي تتعرض لها البيئة و حمايتها من التلوث.

كما أقر المؤتمرون بمتابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة، و الموافقة على مقترح البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرات العربية بالقضايا المتصلة بالتجارة و البيئة، و إجراء الاتصالات بمؤسسات التمويل العربية و الإقليمية لاستقطاب دعمها لتنفيذ هذا البرنامج، كما أوصى المؤتمر على المشاركة في اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا، و الذي عقد في 2003/06/25 من أجل التنمية المستدامة للبيئة.

ب- حماية البيئة في إطار المنظمات الإقليمية

قامت المنظمات الإقليمية بدور فعال في مجال حماية البيئة و تطوير القانون الدولي البيئي، من خلال تبني إستراتيجية خاصة بهذا الشأن عن طريق إصدار التوصيات التي تؤكد بموجبها التعاون الوثيق لوضع سياسة جماعية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من بين أهدافها حماية البيئة و المحافظة عليها.

- **منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):**[22]

ساهمت المنظمة بشكل كبير في تطوير القانون الدولي للبيئة، و هذا من خلال صياغتها توصيات مصحوبة بإعلانات للمبادئ أحيانا، حيث وضعت أول تعريف قانوني للتلوث، و وضعت المعايير الأساسية الملائمة للتلوث عابر الحدود الوطنية.

- **منظمة الدول الأمريكية(OAS):**[23]

لم ينص ميثاق المنظمة على موضوع حماية البيئة، إلا أن المنظمة اهتمت و منذ زمن بعيد بالعديد من الأنشطة البيئية، و خصوصا ما يتعلق بحماية البيئة.

حيث أوصى المؤتمر الثامن للمنظمة سنة 1938 بتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشاكل المتعلقة بالطبيعة و الحياة البرية في الدول الأمريكية، و قامت بإعداد اتفاقية حماية الطبيعة و الحفاظ على الحياة البرية في نصف الكرة الغربي، و قد أقرت هذه الاتفاقية عام 1940 و دخلت حيز التنفيذ سنة 1942.

كما نجد أن منظمة الدول الأمريكية قد أقرت العديد من البنود القانونية الضرورية على الصعيدين الدولي و الوطني لضمان الاستقرار الايكولوجي، و حفظ التربة و الأنظمة الايكولوجية البحرية، و المراقبة البيئية و التثقيف و البحوث.
على الرغم من الجهود المبذولة من فبل المنظمة في مجال حماية البيئة، إلا أنه نجد أن هذه المنظمة متخلفة في معالجة المشاكل البيئية، إذا ما قيست بالدول الأوروبية.

- **منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (OUA):**[24]

لقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها بنشاطات لا يستهان بها في مجال حماية البيئة و الثروات الطبيعية بالقارة الإفريقية، إذ نجد أن الميثاق المؤسس لهذه المنظمة، يكرس ضرورة حماية الثروات الطبيعية للبلدان العضوة و قد شكل قاعدة قانونية لمشاكل البيئة في القارة.
في هذا الإطار نجد أن منظمة الوحدة الإفريقية قد شاركت إلى جانب المنظمة الدولية للأغذية و الزراعة، و المنظمة الدولية للثقافة و الفنون و العلوم (اليونسكو) و كذا الإتحاد الدولي لجماية الطبيعة، في مراجعة اتفاقية لندن لسنة 1933، كما أعدت المنظمة الاتفاقية الإفريقية لحماية الطبيعة و الثروات الطبيعية

سنة 1968، إضافة إلى تبنيها لمخطط لاجوس(LAGOS) للتنمية الاقتصادية لإفريقيا(1980-2000) الذي شمل مجال البيئة

و حماية الطبيعة، و قد أخذ هذا المخطط بضرورة التنمية مع مراعاة حماية البيئة، كذلك المخطط الإفريقي لوقف تدهور البيئة للبلدان الإفريقية الأعضاء المقام في القاهرة سنة 1986، الذي يهدف إلى إرساء تعاون جهوي خاص بالثروات الطبيعية الأساسية : المياه، التربة، الغابات، الحيوان، الطاقة و البحار.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون الإفريقي في مجال الحماية لا يتعدى المؤتمرات و التوقيع على الاتفاقيات، فهو مشلول و معدوم على أرض الواقع.

الخاتمة:

إزاء هذا التطور الهائل على المستوى الدولي في مجال الاهتمام بقضايا البيئة و مشاكلها المختلفة و المتعددة، بدأ ينعكس هذا التطور على جميع دول المجتمع الدولي، حيث بدأت كل دولة تسن التشريعات الخاصة بمكافحة التلوث و حماية البيئة، و عناصرها المختلفة من كافة أعمال المساس بها، تأثر المشرع في جميع أنحاء العالم بالتطور الهائل الذي توصل إليه المجتمع الدولي في مجال المحافظة على البيئة و حمايتها، و قد ترتب على ذلك صحوة تشريعية بيئية هائلة بدءا من منتصف القرن المنصرم، ثم بلغت ذروتها اعتبارا من السبعينات عقب انعقاد مؤتمر ستوكهولم.

لكن، في ظل هذا الواقع البيئي المتفاقم في العالم، فالمشاكل البيئية أصبحت تطال الإنسان في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وتساهم في تهديد الاستقرار في هذه البلدان، وكذلك الأمن والسلم الدوليين، هل بات من الضروري إعلان حالة طوارىء بيئية إقليميًا وعالميًا من أجل معالجة الأخطار البيئية بفعاليّة وجدّية، قبل أن تقضي بصورة نهائية على الإنسان والطبيعة؟

قائمة الهوامش والمراجع:

1- نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، " الأمن الانساني والتحديات البيئية"، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد(04)، العدد(10)، (2018) جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ص 24-25.

2- المرجع نفسه، ص27.

3- رياض صالح أبو العطا، **حماية البيئة في ضوء القانون الدولي**، (القاهرة، الدار الجامعية الجديدة، 2009)، ص88.

4- – MICHEL PRIEUR, Droit de l'environnement, DALLOZ,PARIS,4 édition, 2001 , P 40.

5- AGATHE VAN LANG , Droit de l'environnement, THEMIS DROIT, PARIS,3 édition, 2011,P 23.

6- د. عامر طراف، أ. حياة حسنين، **المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة**، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع"مجد"، الطبعة الأولى، 2012)، ص 136.

7- صباح العيشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010) ، ص69.

8- عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**،(الجزائر، دار الخلدونية، 2008)، ص 274.

9- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو**، (القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص 143.

10- د. عامر طراف، أ. حياة حسنين،المرجع السابق،ص 152.

11- بن عطا الله بن علية ،**" الحماية الدولية للحق في التنمية"**، مجلة جيل حقوق الإنسان ، (العدد 2، بيروت، مركز جيل البحث العلمي، جوان 2013)، ص 64.

12- شكراني الحسين، **"تقرير عن مؤتمر ديربان حول التغيرات المناخية"**، مجلة المستقبل العربي، (العدد 13، مارس 2012)، ص ص 220-221.

13- Mario Bettati , LE DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT , Odile Jacob, PARIS ,2012,P 21.

14- عطا الله بن علية، **مرجع سابق**، ص65.

15- **المعهد** الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، نشرة قمة المناخ، (المجلد 172 رقم 18 ، 2 سبتمبر ،ط1)، متاح على الموقع: http :www.iisd.ca

16- مفيدة بن لعبيدي، "**الحكم الموسع الية للتنمية المستدامة في الجزائر- ترشيد الإدارة المحلية مدخلا-** "،أطروحة دكتوراه العلوم في في العلوم السياسية، شعبة تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2015-2016، ص36.

17- د.أشرف هلال، **جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق**، (القاهرة ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2005)، ص 16.

18- د. صلاح عبدالرحمان عبدالحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، (منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص ص 117-118.

19- د. عبدالواحد الفار،**التنظيم الدولي**، (القاهرة دار النهضة العربية ، 2002)،ص 26.

20- د. عامر طراف،أ. حياة حسنين ، **مرجع سابق** ،ص 167.

21- المرجع نفسه، ص ص 170-171.

22- صلاح عبد الرحيم عبدالحديثي، **مرجع سابق**، ص ص 122-123

23- جمال عبد الناصرمانع،**التنظيم الدولي- النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة**-،دارالعلوم للنشروالتوزيع،عنابة، 2006،ص 336.

24- المرجع نفسه، 337.